

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠١٨

باعتبار مشروع توسعة الظهير الغربى لميناء الإسكندرية
من أعمال المنفعة العامة

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ باختصاصات ومسؤوليات

الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بتفويض رئيس مجلس الوزراء

فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما عرضه وزير النقل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع توسعة الظهير الغربى لميناء الإسكندرية بمنطقة الوردبان ، ويشمل الأراضى والمساحات المحصورة بين سور ميناء الإسكندرية وشارع المكس ، وحدها القبلى شارع الأنماطى والبحرى سور شركة ترسانة الإسكندرية ، وذلك وفقاً للخريطة المساحية والمذكرة الإيضاحية المرفقين .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه بالمادة الأولى من هذا القرار ، والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقين .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٤ شوال سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٨ يولية سنة ٢٠١٨ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مديولى

وزارة النقل

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠١٨

باعتبار مشروع توسعة الظهر الغربى لميناء الإسكندرية من أعمال المنفعة العامة

والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذه

فى إطار خطة الدولة للنهوض بموانى الجمهورية ومن بينها ميناء الإسكندرية ، وفى ضوء تبنى رؤية شاملة لميناء الإسكندرية تهدف إلى وضع مخطط لتوسعة الميناء حتى يستوعب المزيد من حركة البضائع المتداولة ، وكذا جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والوطنية فى مجالات الأنشطة المرتبطة بالنقل البحرى فقد صدر قرار مجلس الوزراء بجلسته رقم ١٣ المنعقدة بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠١٥ ، بالموافقة على ضم أراضى الشركة التجارية للأخشاب وآخرين إلى ميناء الإسكندرية لتوسعة الظهر الغربى للميناء بما يحقق الاستفادة المثلى منه .

وهى الأراضى الملاصقة لسور ميناء الإسكندرية بمنطقة الوردىان .

وفى إطار الإجراءات الخاصة بنزع ملكية الأراضى المشار إليها ، فقد تم الحصول على

المستندات اللازمة لاستصدار قرار من السيد رئيس مجلس الوزراء بتقرير المنفعة العامة

بموجب التفويض الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩ لسنة ٢٠١٨ ، وهى كالتالى :

١ - كشف بأسماء الملاك الظاهرين لتلك الأراضى وذلك بالتنسيق مع مديرية

المساحة بالإسكندرية .

٢ - الخرائط المساحية المعدة بمعرفة مديرية المساحة بالإسكندرية .

٣ - تقرير استشارى من الإدارة العامة للتأمين بالهيئة المصرية العامة للمساحة ،

بتقدير قيمة التعويضات المستحقة عن نزع ملكية الأراضى المشار إليها ، وذلك بقيمة

إجمالية ١,٢٢٣,٠١٦,٠٠٠ مليون جنيه مصرى .

تم إيداع مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بأمر دفع إلكترونى بتاريخ ٢٠١٨/٤/٥ لدى الهيئة المصرية العامة للمساحة، وذلك تحت حساب تعويضات نزع الملكية للمشروع سالف الذكر .

ولما كان تنفيذ مشروع توسيع الظهير الغربى لميناء الإسكندرية ، يُعد من أعمال تحسين المرافق العامة ، والتي تعد من أعمال المنفعة العامة طبقاً لنص المادة رقم (٢) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .
لذلك .. وإعمالاً لأحكام القانون سالف الذكر، فقد أعد مشروع القرار المرفق .
برجاء - التفضل فى حال الموافقة - التفضل بإصداره .

وزير النقل

د. هشام عرفات

السيد الأستاذ المستشار / شريف الشاذلي

رئيس أمانة الشؤون التشريعية برئاسة مجلس الوزراء

b #FDE ABW# OP W#D%

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ٣-١١٧٠٦ بتاريخ ١/٦/٢٠١٧ بشأن طلب استصدار قرار بتقرير صفة النفع العام على كامل الأراضى الملاصقة لسور ميناء الإسكندرية بمنطقة الورديان ومساحتها ٤٤ فدانا ، وطلب موافاة سيادتكم بمذكرة إيضاحية جديدة موقعة من وزير النقل للعرض على السيد المهندس رئيس مجلس الوزراء لنشرها مع قرار تقرير المنفعة العامة بالجريدة الرسمية .

أتشرف أن أرسل لسيادتكم رفق هذا مذكرة إيضاحية موقعة لمشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بتقرير صفة النفع العام على كامل الأراضى الملاصقة لسور ميناء الإسكندرية بمنطقة الورديان ومساحتها ٤٤ فدانا .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

رئيس الإدارة المركزية

لشئون مكتب الوزير

أسامة محمد مصطفى

مديرية المساحة بالبحيرة
مكتب التحديث والمراجعة

كشف مسطحات واضعى اليد المتداخلين بتوسيع الظهير الغربى لميناء الإسكندرية
بمنطقة الوردان - قسم ميناء البصل - محافظة الإسكندرية

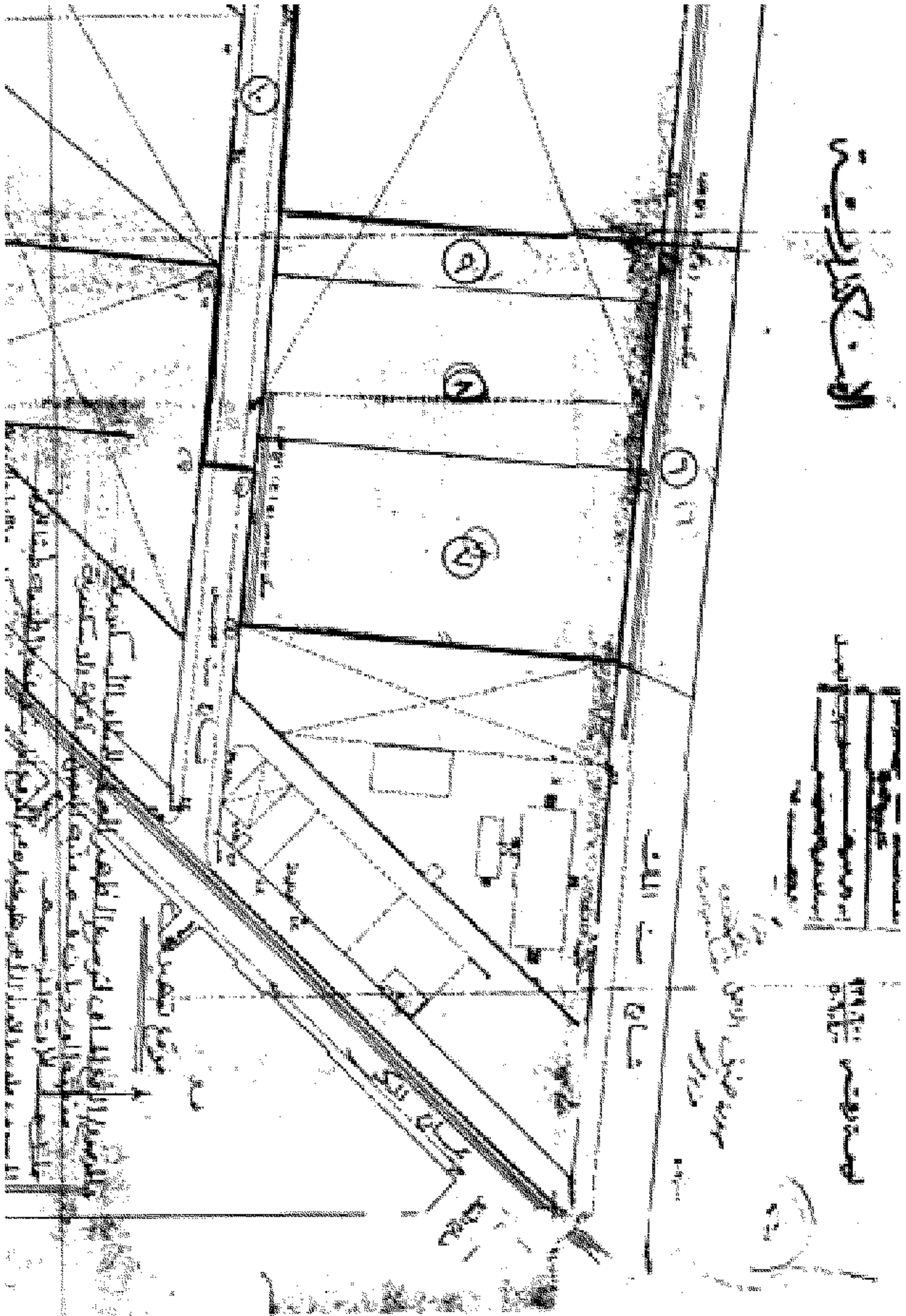
م	الاسم	قسم	القطعة الأصلية	القطعة الرمزية	المسطح م ^٢	الوصف
١	الشركة التجارية للأخشاب	ميناء البصل	ض ١ من ش أستانى	٢	٢٧.٢٠	أرض قضاء مسورة
٢	بنك التنمية والائتمان الزراعى	ميناء البصل	ض ١ من ش أستانى	٣	١٤٤٦٦	أرض قضاء
٣	شركة الصوامع والتخزين - تابعة لهيئة السلع التموينية	ميناء البصل	ض ١ من ش أستانى	٤ رمزية أ ٤ رمزية ب	٤٧٢٨ ١٥٨٣	أرض قضاء مقام عليها هجر هجر
٤	الشركة التجارية للأخشاب	ميناء البصل	ض ٢ من ش أستانى	٥	٢٢٩٣٣	أرض قضاء
٥	الشركة التجارية للأخشاب	ميناء البصل	ض ٢ من ش ست الملك	٧	٧٥٦٤	أرض قضاء
٦	مصر للاستثمار والتصدير	ميناء البصل	ض ٢ من ش ست الملك	٨	٧٥٠١	أرض قضاء
٧	الشركة التجارية للأخشاب	ميناء البصل	ض ٢ من ش ست الملك	٩	٢٥٤٥	أرض قضاء
٨	الشركة التجارية للأخشاب	ميناء البصل	ض ١ & ٩ & ١١ & ١٣ & ١٧ من ش ست مصر	١١	٢٤٤٩٧	أرض قضاء
٩	الشركة التجارية للأخشاب	ميناء البصل	ض ٧ & ١١ & ١٣ & ١٧ ش الأمير	٣١	١٧٤٤٨	أرض قضاء
١٠	الشركة التجارية للأخشاب	ميناء البصل	ض ٥ & ٨ & ١٢ & ١٤ & ١٣ & ١٥ & ١٩ من ش برجوان	١٥	١٩١٩٥	أرض قضاء
١١	الشركة التجارية للأخشاب	ميناء البصل	ض ١٦ من ش برجوان	١٦	١١٢٠	أرض قضاء
١٢	البلدى	ميناء البصل	ض ١٨ من ش برجوان	١٧	٢٢٧٧	أرض قضاء
	إجمالى الأرض القضاء				١٥٢٨٧٧	

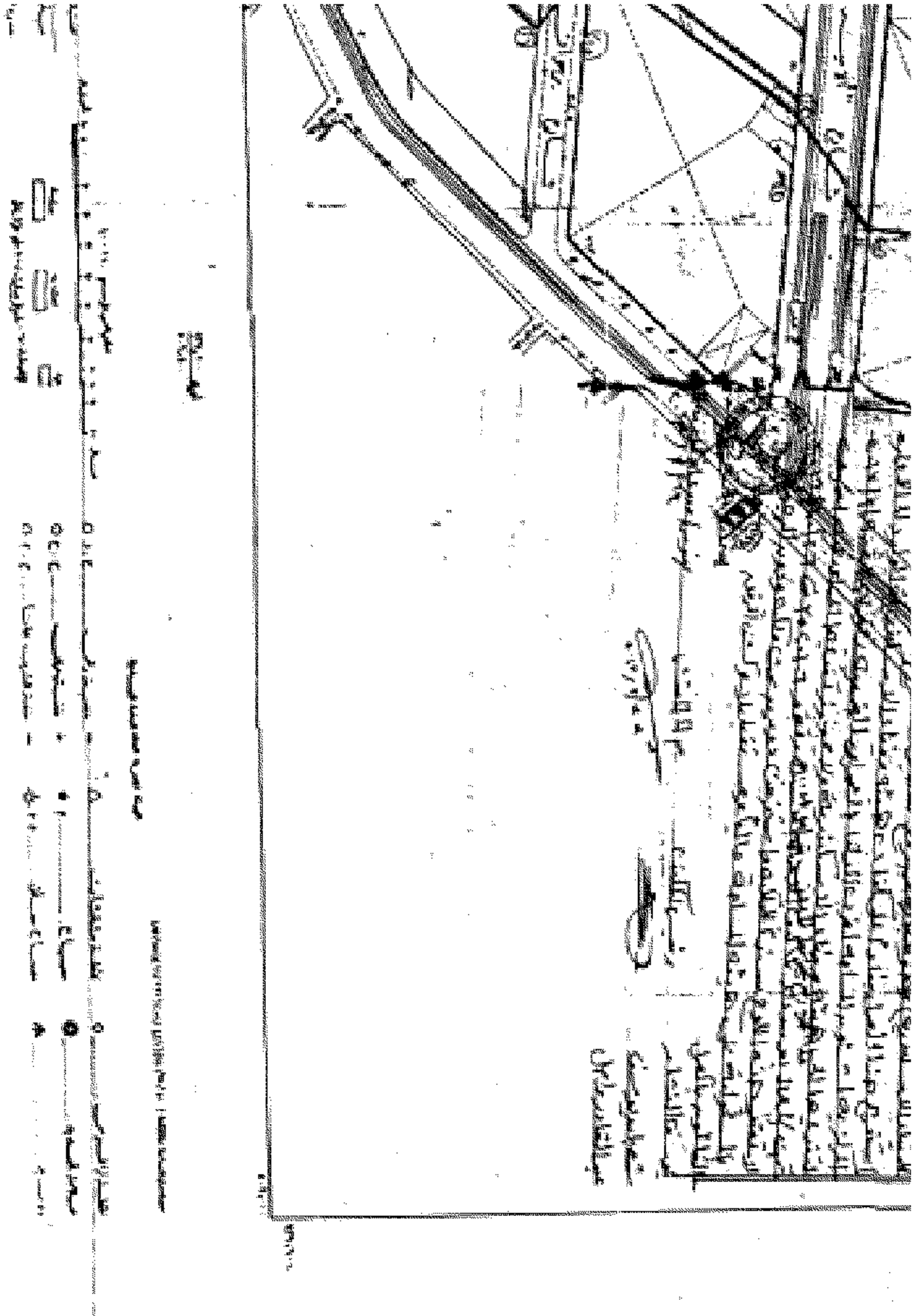
البيانات يعالیه من واقع الرفع المساحى المرشد عنه بالطبيعة بتاريخ ١٩ & ٢٠/٢/٢٠١٧ بمعرفة مندوبى ميناء الإسكندرية
(الإدارة الهندسية بميناء الإسكندرية) .

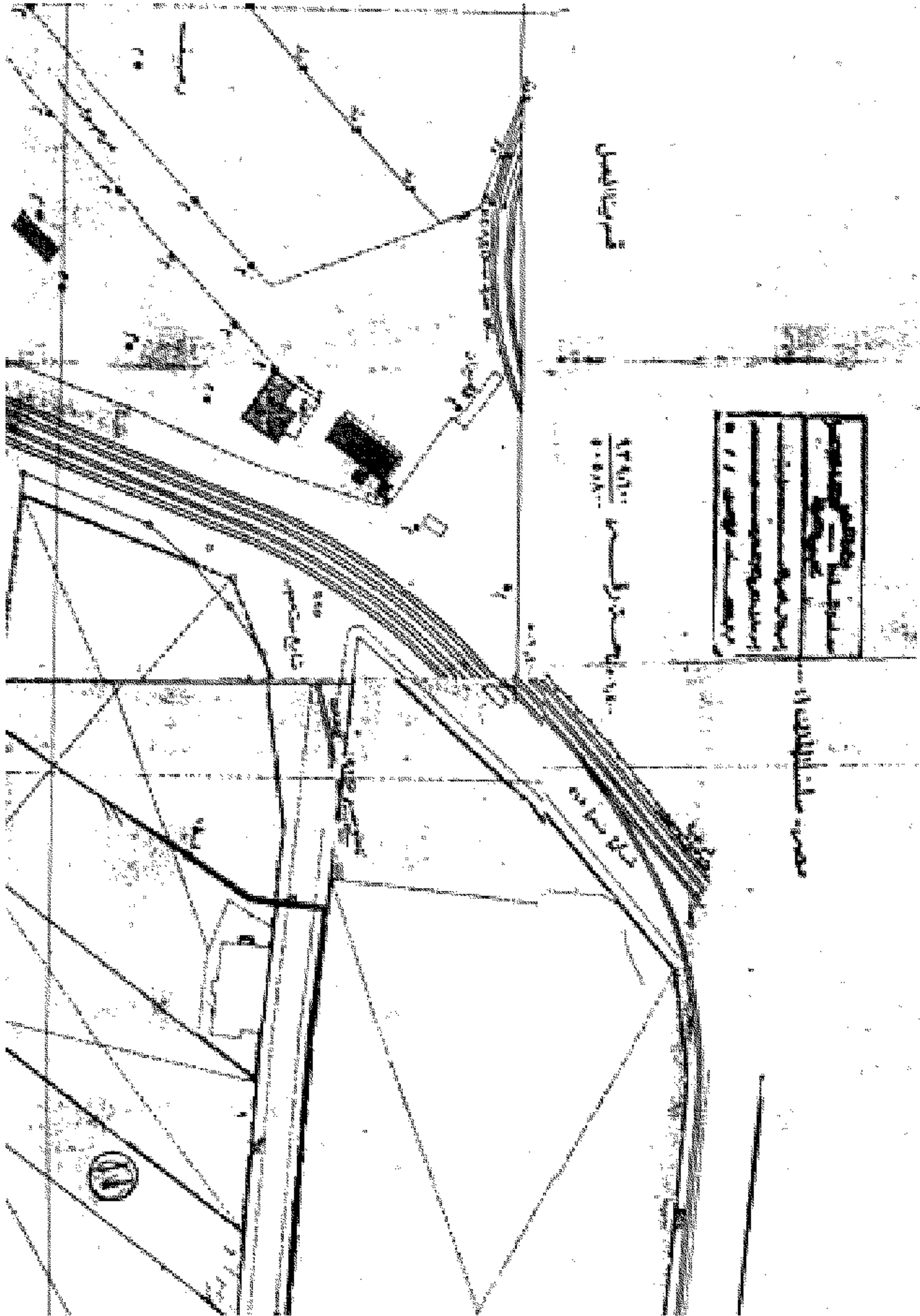
استخرج هذا العمل بناءً على كتاب هيئة ميناء الإسكندرية وأرد المنطقة ٣٢٧ فى ٩/٢/٢٠١٧ لتقديمه إلى ميناء الإسكندرية
ولا يجوز تقديمه إلى أى جهة أخرى .

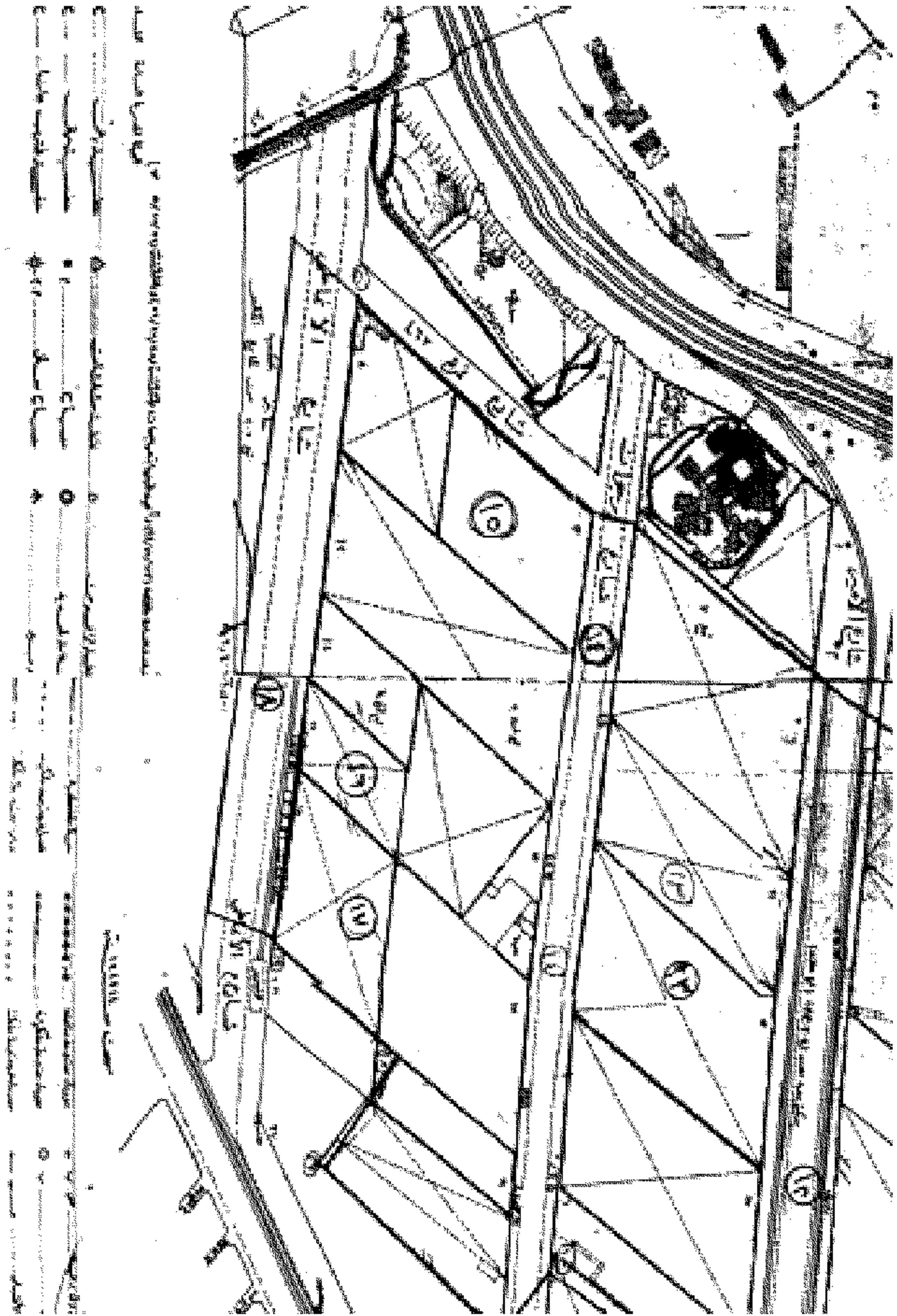
تم سداد تكاليف الأعمال بالشيك رقم ٣٥٢٠١٠٦ فى ٢٦/١٠/٢٠١٦

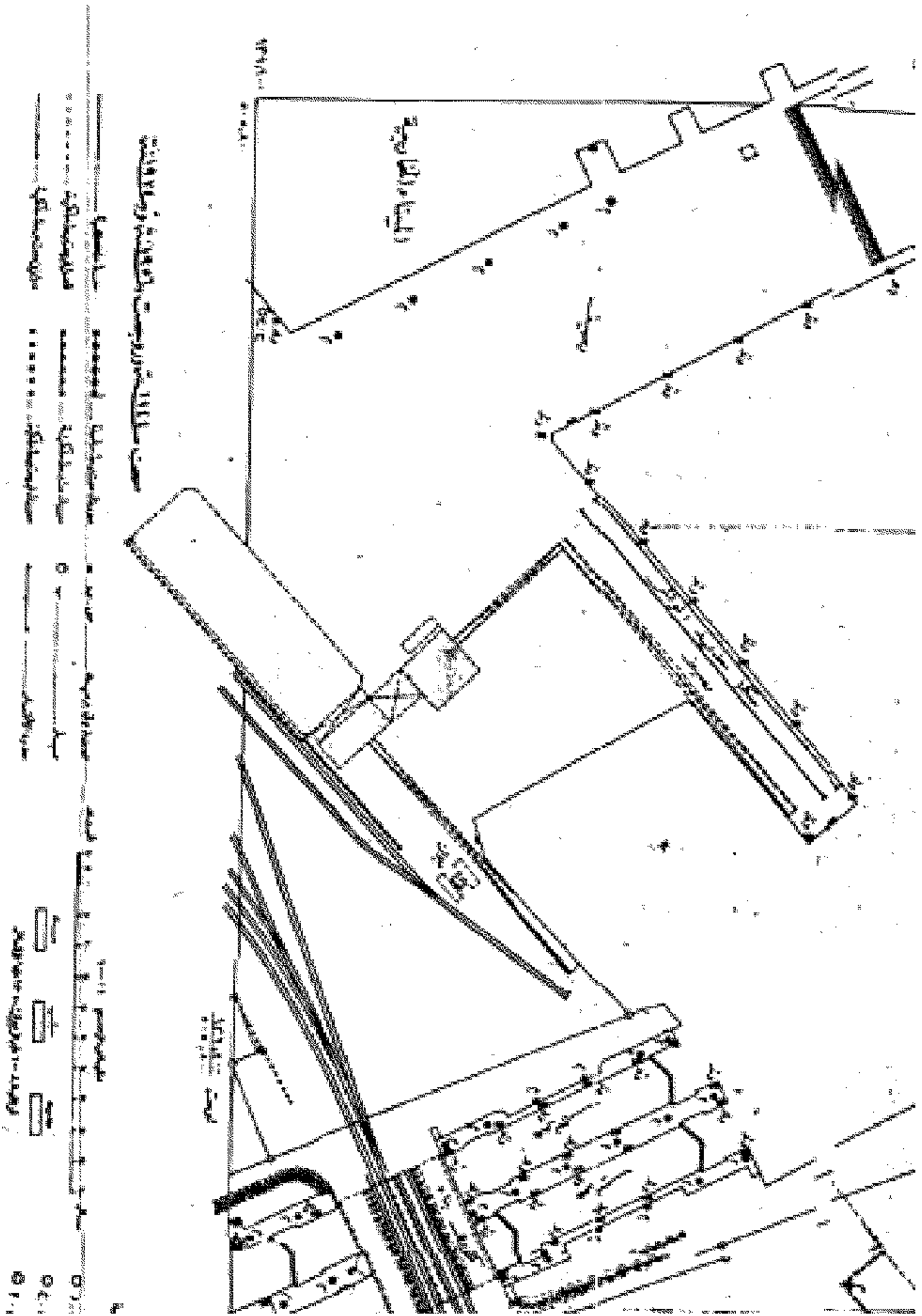
لا يعتبر هذا البيان سنداً للملكية واستخرج دون بحث ملكية ودون الرجوع بالمسئولية على المساحة حالياً أو مستقبلاً .

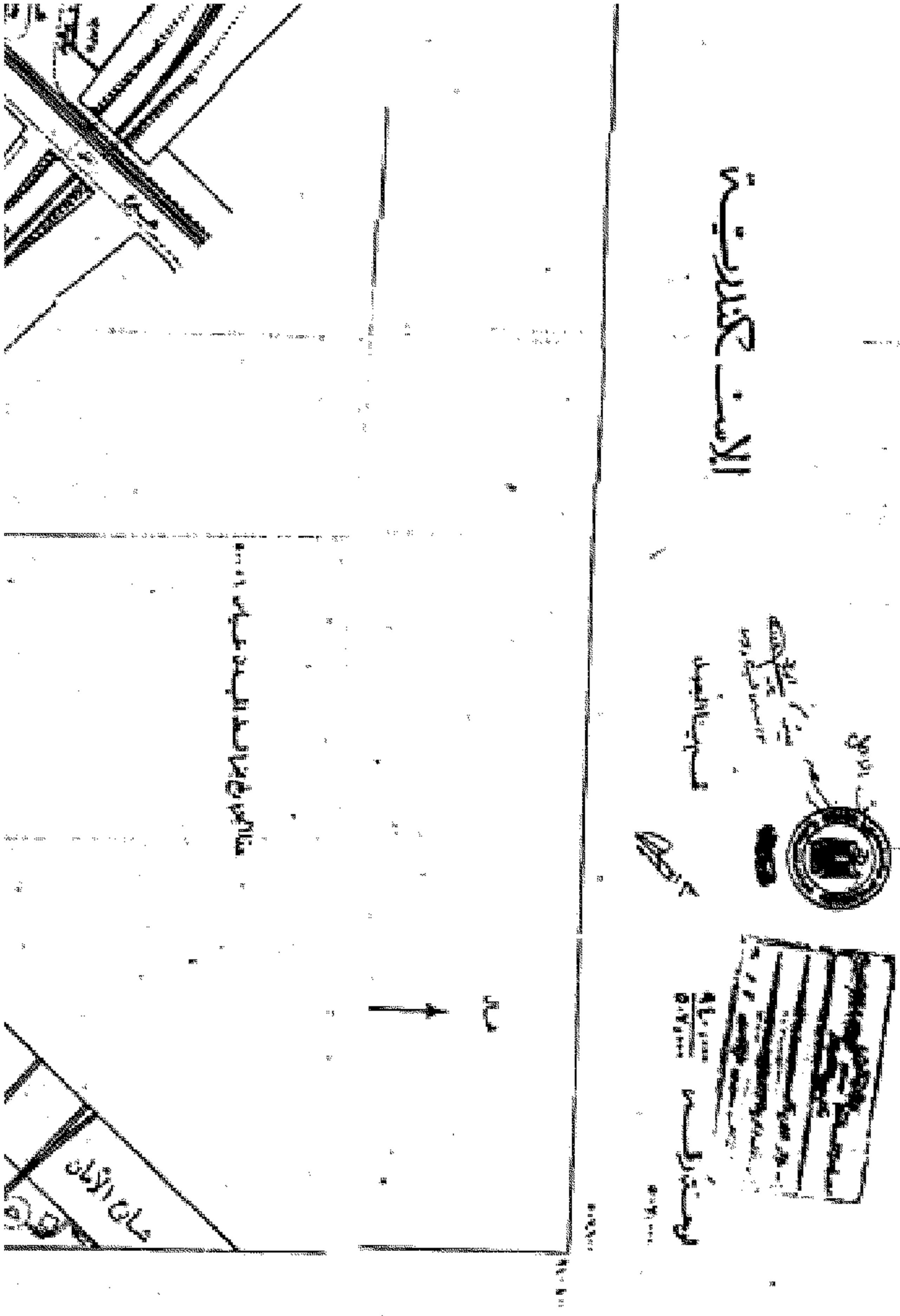


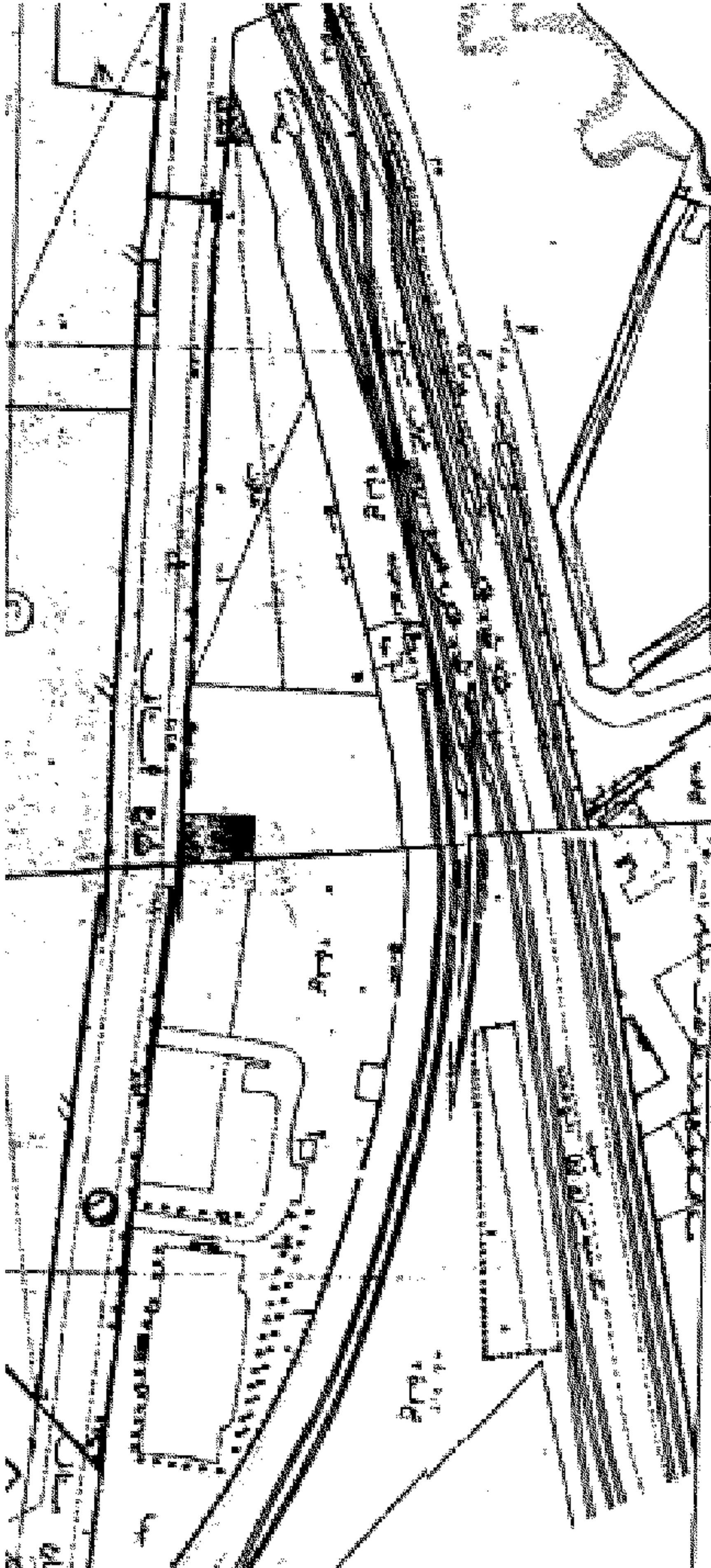












الخط

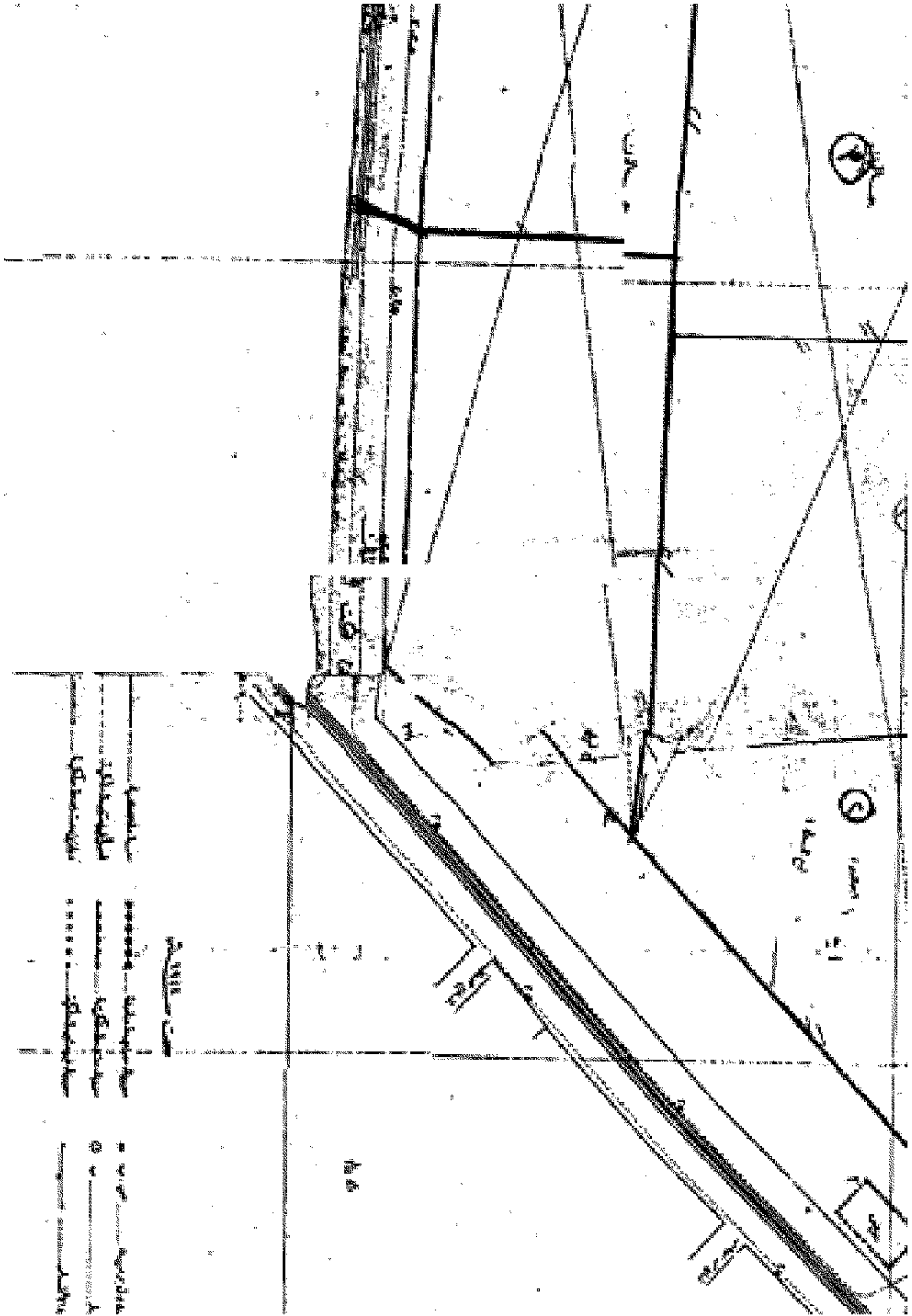


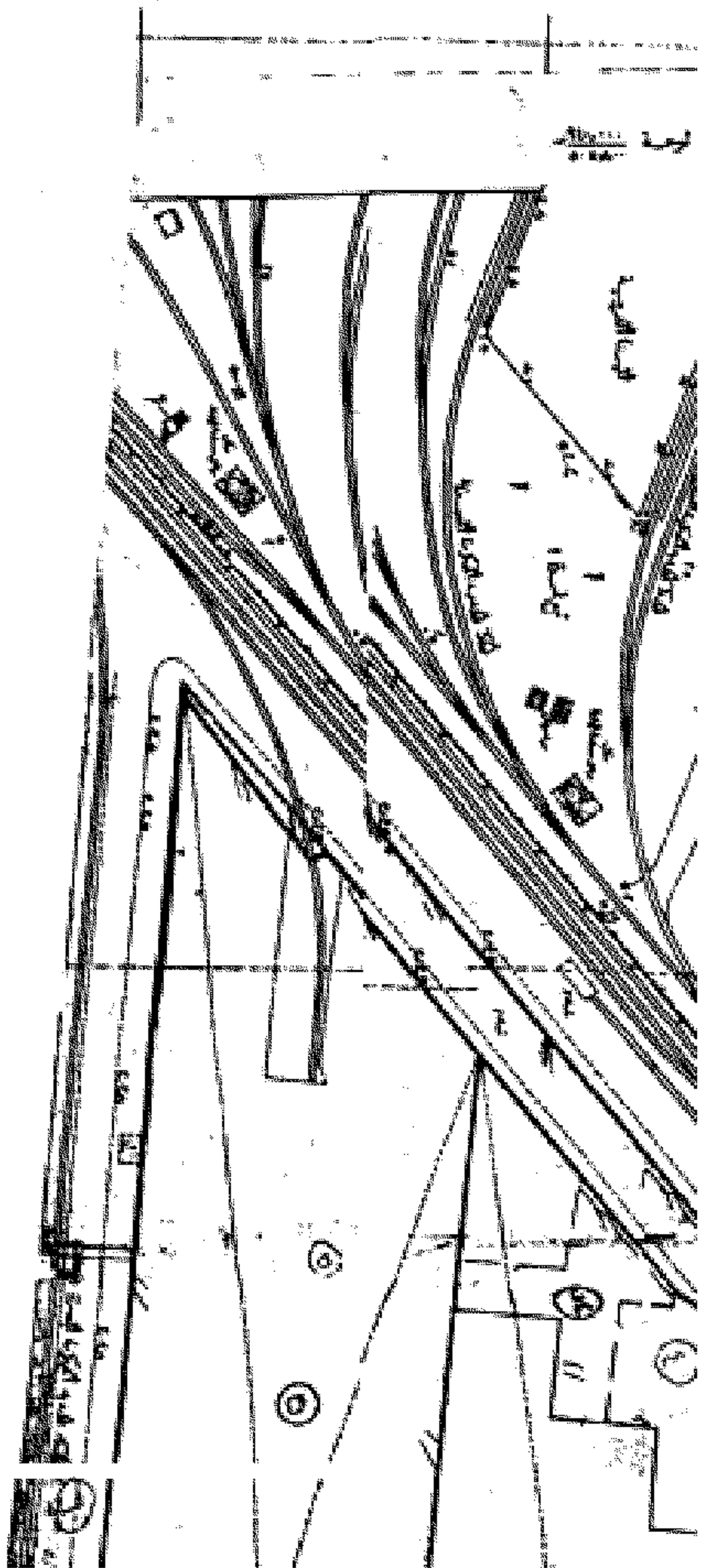
الخط

الخط

الخط

الخط





الطريق السريع داخل النجف

